المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

الخميس 23 ديسمبر 2021 | 34 صفحة | العدد : 197

تونس تترقب الخروج من أزماتها

خارطة طريق الرئيس التونسي.. والتجاذبات الداخلية

برلماني تونسي: على النخب السياسية الوطنية التوحد لبناء استراتيجيات المستقبل

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

سحب الأزمة السياسية والاقتصادية في تونس..هل تنقشع؟

تعيش تونس منذ أشهر على وقع أزمة سياسية منذ إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد،في 25 يوليو الماضي، عن قرار بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وإقالة حكومة هشام المشيشي،وهو ما أثار حفيضة معارضيه الذين اتجهوا الى التصعيد لتتسارع التطورات وسط تزايد أزمة اقتصادية خانقة عمقت المخاوف من انحدار البلاد نحو الأسوأ.

تصاعدت حدة الاحتقان الشعبي في ظل تدور الاوضاع الاقتصادية في البلاد وشهدت عدة مناطق تونسية احتجاجات تزامنا مع الذكرى 11 لقيام الثورة التونسية يوم 17 ديسمبر كانون الأول.

تصاعدت حدة الاحتقان الشعبي في ظل تدور الاوضاع الاقتصادية في البلاد وشهدت عدة مناطق تونسية احتجاجات تزامنا مع الذكرى 11 لقيام الثورة التونسية يوم 17 ديسمبر كانون الأول،حيث قام عدد من المحتجين في منطقة «عقارب» من مدينة صفاقس (جنوب العاصمة) بإحراق العجلات المطاطية وإغلاق الطرقات.

وقام عدد من المحتجين في «حي الانطلاقة» بالعاصمة تونس،بإشعال العجلات المطاطية وإغلاق الطرقات،فيما شهدت مدينة القصرين مواجهات بين العناصر الأمنية وعدد من المحتجين الذين قاموا برشق أعوان الأمن بالحجارة، وردّ رجال الأمن باستعمال قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريقهم، كما قاموا بملاحقتهم في عدد من الأحياء،وفق تقارير اعلامية.

واحتفلت تونس اليوم بذكرى الثورة يوم 17 كانون

شهد شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية،الجمعة الماضي،تنفيذ التحركات الاحتجاجية ضد سعيّد ووقفة المساندة له،وسط حضور أمني مكثف.

الأول/ديسمبر،بعد أن أقره الرئيس التونسي قيس سعيد،عيدا رسميا عوضا عن يوم 14 كانون الثاني/ يناير،الذي كان التونسيون يحيونه تزامنا مع اليوم الذي أعلن فيه عن مغادرة الرئيس التونسي الراحل زين العابدين بن علي البلاد، بعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية الواسعة.

وجاء الاحتفال بعيد الثورة وسط انقسامات سياسية حادة وتصعيد متواصل تجلى في خروج تظاهرات لمؤيدي الرئيس التونسي وقراراته، وأخرى لمناهضي هذه القرارات.وشهد شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة التونسية،الجمعة الماضي،تنفيذ التحركات الاحتجاجية ضد سعيّد ووقفة المساندة له،وسط حضور أمني مكثف حيث قامت العناصر الامنية بفصل الجانبين، بحواجز حديدية في محاولة لمنع أي صدام بينهم.

وطالب أنصار الرئيس التونسي «بحل البرلمان التونسي وتطبيق القانون على كل النواب» الذين تلقوا ما اسموها «تمويلات أجنبية»،ورفعوا شعارات تدعو الى محاكمة حركة النهضة الإسلامية، بسبب «الجرائم التي ارتكبتها» خلال السنوات العشر الماضية،فيما رفع معارضو الرئيس التونسي شعارات تطالب برحيله.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد قد أعلن مساء الإثنين 13 ديسمبر الجاري عن إجراءات جديدة، منها الإبقاء على البرلمان التونسي مجمدا حتى إجراء انتخابات تشريعية في ديسمبر/كانون الأول 2022، والانطلاق في محاسبة «كل من أجرم في حق تونس».وأضاف سعيد في خطاب له أنه قرر تنظيم «استشارة إلكترونية» ثم انطلاق مسار عرض الإصلاحات القانونية والدستورية على الاستفتاء.

عبرت الولايات المتحدة عن ترحيبها بالإجراءات السياسية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد بخصوص الدستور وتنظيم انتخابات جديدة.

ولقيت اجراءات سعيد ترحيبا من عدة أطراف تونسية حيث أكد حزب التحالف من أجل تونس تأييده لتلك القرارات، معتبرا أنها تعبر عن تطلعات غالبية الشعب وتوضح معالم الطريق لسنة قادمة.واضاف الحزب في بيان له أن «الإجراءات المعلن عنها ستتوج بانتخابات ديمقراطية تعيد المؤسسة التشريعية لدورها في دعم أسس الدولة وسيادة قرارها وفق ما سيفرزه الاستفتاء الشعبي من تعديلات على الدستور وعلى النظام الانتخابي»،معتبرا أن خطاب سعيد «إعلان نهاية منظومة فاشلة وتهيئة أرضية قانونية وأخلاقية لجيل سياسي جديد»، وفق ما جاء في بيان الحزب.

بدوره، أعلن حزب البعث التونسي تأييده لقرارات سعيّد الجديدة، مؤكدا في بيان «مباركته لجملة هذه الإجراءات بما احتوته من تسقيف زمني، وما عبرت عنه من إرادة واضحة وصلبة للإصلاح».ونوّه البيان إلى تجنب رئيس الدولة اتخاذ قرارات مثل حل البرلمان أو المجلس الأعلى للقضاء أو إلغاء الدستور، وهي القرارات التي كانت ستزيد من توتر وتشنج المشهد السياسي.

وفي المقابل،أعلنت أطراف أخرى رفضها لقرارات الرئيس التونسي الجديدة حيث أعلن أمين عام التيار الديمقراطي غازي الشواشي في تصريح للإعلام المحلي «أن حزبه يرفض قرارات الرئيس»، معلنا اتخاذ جميع التحركات التصعيدية بما في ذلك الخروج إلى الشارع. فيما أعلنت أحزاب «التيار الديمقراطي» و«الجمهوي» و«التكتل من أجل العمل والحريات»، تنظيم احتجاجات في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.

بدورها، انتقدت حركة النهضة قرارت الرئيس التونسي،وعبر الحزب النهضة في بيان له عن استعداده للتصعيد «من أجل استئناف الحياة الديمقراطية»

والمحافظة على «الشرعية والدستور»،وفق تعبيره فيما اعتبر زعيم الحركة راشد الغنوشي، في بيان قرار الرئيس قيس سعيّد القاضي بإجراء انتخابات نيابية مبكرة واستفتاء شعبي «غير دستورية».

وتسعى حركة النهضة منذ اشهر للتصعيد بشتى الطرق بغية انهاء اجراءات الرئيس التونسي التي أفقدتها سلطتها ونفوذها المتمدد منذ سنوات،ومثلت محاولات تأجيج الشارع احدى أبرز وسائلها للضغط لكن محاولاتها فشلت في ظل تآكل شعبيتها بعد سنوات من الفشل على جميع الاصعدة وفق العديد من المراقبين.

وفي الاثناء يبدو أن محاولات النهضة وحلفائها لتأليب القوى الدولية ودفعها للضغط على الرئيس التونسي لن تجدي نفعا خاصة بعد الترحيب الذي قوبلت به خارطة الطريق التي أعلنها قيس سعيد مؤخرا،حيث عبرت الولايات المتحدة عن ترحيبها بالإجراءات السياسية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد بخصوص الدستور وتنظيم انتخابات جديدة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في بيان: «نأمل بأن تكون عملية الإصلاح شفافة»، موضحا أن بلاده «تدعم تطلعات الشعب التونسي إلى حكومة فعالة وديمقراطية وشفافة تحمي الحقوق والحريات».

وبدوره،اعتبر الاتحاد الأوروبي أن إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد، يوم 13 ديسمبر الجاري الخاص بمواعيد سياسية مهمة في البلاد، ومنها إجراء انتخابات تشريعية، يعد مرحلة مهمة نحو استعادة الاستقرار والتوازن المؤسساتي.وجاء في البيان الصادر باسم الاتحاد الأوروبي أن نجاح هذا المسار يبقى مرتبطا بالطرق الملموسة لتطبيقها وخاصة رسوخها في القيم والمبادئ الديمقراطية وأيضا لشموليتها وشفافيتها.

وتاتي هذه المواقف الدولية الداعمة لقرارات قيس سعيد بشأن «تسقيف» المرحلة الانتقالية،لتنهي ورقة الضغوط الخارجية بيد حركة النهضة وحلفائها، والتي تزايدت بعد بيان سفراء الدول الأعضاء في مجموعة السبع المعتمدون في تونس، وسفير الاتّحاد الأوروبي،الذين دعوا في بيان مشترك في وقت سابق إلى «عودة سريعة» لعمل المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

وفي غضون ذلك،تتسارع الجهود لدعم تونس للخروج

أكد البنك الدولي التزامه بدعم برنامج الإنعاش الإقتصادي في تونس من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام، ولضمان تمويل برنامج التغطية الاجتماعية.

من أزمتها الاقتصادية حيث أكد البنك الدولي التزامه بدعم برنامج الإنعاش الإقتصادي في تونس من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام، ولضمان تمويل برنامج التغطية الاجتماعية، وفق ما أفاد به نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد بلحاج ، في تدوينة نشرها الاثنين على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك.

وورد بالتدوينة، أن البنك الدولي قد عقد اجتماعا هاما مع رئيسة الحكومة نجلاء بودن وفريقها الاقتصادي ومحافظ البنك المركزي.وذكر بلحاج في تدوينته، بأن عقد هذا الاجتماع يأتي في وقت تشهد فيه تونس أزمة اقتصادية واجتماعية «حادة» حسب توصيفه.

وتواجه الحكومة التونسية تحديات اقتصادية كبيرة،يعد أن وصلت الديون الخارجية لتونس لأكثر من 35.7 مليار دولار، كما أن البلاد مطالبة بسداد نحو 5.4 مليار دولار منها في العام الجاري، أي ما يزيد على 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها بحاجة لحوالي 6 مليارات دولار لسد العجز في ميزانية 2021،وفق تقارير اعلامية.

وقالت المستشارة لدى رئيسة الحكومة، سامية الشريف قدور، إن «حل الأزمة المالية التي تعيشها تونس لا يقف عند غلق ميزانية 2021 أو إعداد ميزانية 2022، بل يتطلب ابتكار وإرساء سبل فعلية لإيقاف النزيف». وأضافت قدور، في كلمة ألقتها نيابة عن رئيسة الحكومة نجلاء بودن، في افتتاح الملتقى السنوي لمراقبي المصاريف العمومية 2021، أن الحل لا يكمن أيضا في اللجوء إلى مصادر اقتراض داخلية أو خارجية مباشرة من البنك

المركزي أو من السوق المالية، بل في الحد من الاقتراض، وإيجاد التوازن بين موارد الدولة ونفقاتها.

ومن جانبه، كشف نور الدين الطبوبي رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل، عن طلب الحكومة التونسية من قيادات الاتحاد الموافقة على برنامج اقتصادي يشمل تخفيضا بنسبة 10 في المئة بأجور الوظيفة العمومية، في محاولة من الحكومة للضغط على النفقات العمومية للحد من أزمتها المالية الخانقة.

بين الصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية تبدو الأوضاع في تونس شديدة التعقيد ما يفسر حالة الاحتقان الشعبي المتزايد والذي يمكن أن يخرج عن السيطرة،ويرى كثيرون أن المواطن يدفع ثمن الحسابات الضيقة للسياسيين.وتبقى التساؤلات قائمة حول ملامح المشهد السياسي في قادم الايام وهل تنجح خطط الحكومة التونسية في تجاوز الازمة الاقتصادية الخانقة.

تفاصيل خارطة الطريق الجديدة للرئيس التونسي

يوم 13 من ديسمبر أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد عن خارطة طريق حدد عبرها ملامح المرحلة المقبلة على المستوى السياسي بعد حوالي خمسة أشهر من التجاذب الذي أفرز أزمة مازالت تبعاتها ماثلة إلى اليوم. لكن هذه الإجراءات بالقدر الذي بعث تفاؤلا ولو نسبيا لدى البعض بالقدر الذي طرح أسئلة عن مدى نجاح البلاد في إنجاز ما تم الإعلان عنه، خاصة أن البلاد أمام استحقاقات اقتصادية تستوجب التركيز عليها أكثر من أي خيار آخر، بالإضافة إلى أن «جبهة» المعارضة التي تقودها حركة النهضة مازالت تتوهم أن الشارع سيحسم الأزمة لفائدتها.

شريف الزيتوني

وفي الوقت الذي كان التونسيون ينتظرون من الرئيس الإعلان عن إجراءات حاسمة في ذكرى «الثورة» يوم 17 ديسمبر من مدينة سيدي بوزيد بالوسط الغربي للبلاد، تفاجأوا بإعلان سعيّد عنها قبل التاريخ المنتظر بأيام، مما فهم منه تراجعا عن استغلال يوم وطني في صراعات سياسية مازالت ستطول في ظل مناخ عدم الثقة الذي يسود الطبقة السياسية برمتها، وإصرار كل طرف على المضي في ما يخطط له إلى ما لا نهاية، دون التفكير كثيرا في الحالة العامة للبلاد على كل المستويات، بينما يرى آخرون أن بيان الدول السبع المنتقد لإجراءات سعيّد، هو الذي فرض التعجيل بالكلمة، وهذا غير مستبعد من خلال التلميح إلى أن تونس بلدٌ ذو سيادة ولا يتلقى أوامره من أحد.

خارطة الطريق المعلنة فيها ما اتخذ في شأنه قرار سابق مثل البرلمان الذي واصل في تجميد صلاحياته وتعليق العمل ببعض الفصول الدستورية، لكن فيها ما هو جديد بعد الإعلان عن تاريخ لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة بتاريخ 17 ديسمبر المقبل بالتزامن مع عيد الثورة وفق قوانين انتخابية جديدة تقطع مع الفوضى التي حصلت سابقا وفتحت المجال أمام الفساد لاختراق المشهد السياسي، بالإضافة إلى وجود عضويات برلمانية بأغلبيات ضعيفة لا تعبّر عن إرادة شعبية حقيقية. كما تضمنت كلمة الرئيس سعيّد، إجراء استشارة الكترونية على الدستور تنتهي في 20 مارس 2022 بالتزامن مع عيد الاستقلال،

- **في الوقت الذي كان التونسيون ينتظرون من الرئيس الإعلان عن كلمة يوم 17 ديسمبر، تفاجأوا بإعلانه عنها قبل التاريخ المنتظر بأيام، مما فهم منه تراجعا عن استغلال يوم وطني في صراعات سياسية مازالت ستطول في ظل مناخ عدم الثقة الذي يسود الطبقة السياسية.**
- **كلمة الرئيس خلفت ردود فعل متباينة، بين من استقبلها بتفاؤل معتبرا أنها مواصلة لقرارات شجاعة بدأت في 25 يوليو الماضي، وبين من استقبلها بتشاؤم معتبرا أنها انحراف ودوس على الدستور وخرق لأحكامه وتقويض لمبدأ الفصل بين السلط وخروج تام عن الشرعية.**
- **بغض النظر عن مواقف التأييد والرفض، يبدو المشهد التونسي ضبابيا أمام حاجة البلاد إلى استقرار سياسي بشكل عاجل والتوجه نحو ما هو اقتصادي في ظل الحاجة إلى مداخيل كبيرة لا تُعرف إلى اليوم كيفية توفيرها.**

وتتشكل بعدها لجنة مختصة، الأقرب أن تتكون من أساتذة قانون دستوري سبق وأن زاروا الرئيس في قصر قرطاج، تنظر في تلك الاستشارة وتوجه مقترحاتها نحو استفتاء شعبي في 25 يوليو 2022

وهو تاريخ عيد الجمهورية في البلاد.

وأعاد سعيّد التذكير بضرورة إجراء صلح جزائي مع رجال الأعمال الذين تتعلق بهم تهم فساد يفرض عليهم الاستثمار في المناطق الفقيرة بمبالغ تساوي ما تم الاستيلاء عنه من أموال الشعب، مقابل ضمانات بعدم تتبعهم قضائيا، وهذا يعتقد أنه من أعقد الإجراءات في مستوى التنفيذ في ظل وجود قضايا تم البت فيها سابقا، بالإضافة إلى محاولات اتحاد رجال الأعمال (الاتحاد التونسية للصناعة والتجارة) حماية منظوريه من مثل هذه الشروط التي يعتبرونها استهدفا لهم.

كما حمل الخطاب الأخير لسعيّد الكثير من التهديد عندما أكد على ضرورة «محاكمة كل من أجرم في حق الدولة التّونسية وشعبها، وعلى القضاء أن يقوم بوظيفته في إطار الحياد التام»، في إشارة إلى التباطؤ الكبير في التعامل مع قضايا الفساد السياسي والمالي، الأمر الذي تسبب في شبه أزمة بين سعيّد وبعض الأطراف القضائية التي اعتبرت الكلام ضغطا عليها وتدخلا في شؤونها.

كلمة الرئيس خلفت ردود فعل متباينة، بينما استقبلها بتفاؤل معتبرا أنها مواصلة لقرارات شجاعة بدأت في 25 يوليو الماضي، على غرار حزب «التحالف من أجل تونس» الذي اعتبر أن خطاب سعيد هو تعبير عن تطلّعات «أبناء الشعب لتحرير البلاد من الفاسدين والعملاء ممن تسلّلوا لمؤسسات

- **بغض النظر عن مواقف التأييد والرفض، يبدو المشهد التونسي ضبابيا أمام حاجة البلاد إلى استقرار سياسي بشكل عاجل والتوجه نحو ما هو اقتصادي في ظل الحاجة إلى مداخيل كبيرة لا تُعرف إلى اليوم كيفية توفيرها.**
- **الإبقاء على تعليق أو تجميد أعمال البرلمان الحالي إلى حين إجراء إنتخابات تشريعية جديدة.**
- **تنظيم استشارة شعبية بداية من فاتح يناير/ كانون الثاني من العام المقبل، ووضع منصات الإلكترونية وبلورة أسئلة واضحة ومختصرة حتى يتمكن الشعب من التعبير عن رأيه بسهولة، على أن تنتهي الاستشارة في الداخل والخارج يوم 20 مارس/ آذار من عام 2022.**
- **تتولى لجنة سيتم تحديد أعضائها وتنظيم اختصاصاتها، والتأليف بين مختلف الاقتراحات والإجابات على أن تنهي أعمالها قبل يونيو/حزيران من عام 2022.**

الحكم والدولة، والذين ثبت أنه لا يهمهم الحكم إلا بقدر ما يحقق لهم من امتيازات ومصالح خاصّة»، مضيفا أن «خطاب الرئيس هو إعلان نهاية منظومة فاشلة وتهيئة أرضية قانونية وأخلاقية لجيل سياسي

جديد».

في نفس الإطار عبرت حركة الشعب عن ترحيبها بالقرارات التي وردت في خطاب رئيس الجمهورية يوم 13 ديسمبر، والأجندة الزمنية المسقفة لها، مشيرة إلى ضرورة تثبيت الضمانات المرافقة لها، لكي تحظى بالقابلية الشعبية ويجنبها أي إمكانية للتشكيك فيها، داعية إلى الذهاب في إصلاحات كبرى تتجاوز عثرات المرحلة السابقة.

كما أكدت أحزاب البعث والتيار الشعبي وأحزاب أخرى، تأييدها لما جاء في خطاب سعيّد، معبرة عن مباركتها «لجملة هذه الإجراءات بما احتوته من تسقيف زمني، وما عبرت عنه من إرادة واضحة وصلبة للإصلاح»، بالإضافة إلى ما فيها من نوايا لـ«تفكيك منظومة الفساد والإرهاب وفتح المجال أمام الشعب لإعادة بناء وطنه على أسس سياسية سليمة».

أما من استقبلها بتشاؤم فقد اعتبرها انحرافا ودوسا على الدستور «وخرقا لأحكامه وتقويضا لمبدأ الفصل بين السلط وخروجا تاما عن الشرعية وتأسيسا لنظام الحكم الفردي ولا يعد علاجا للأزمة السياسية بل تعميقا لها ودفعا بالبلاد الى المجهول في ظل احتدام الأزمة الاقتصادية والعزلة الدولية التي تردت إليها».

وعل رأس الأحزاب الرافضة، حركة النهضة، التي تعتبر الأكثر تضررا من إجراءات سعيّد، وتخاف أن تتضرر أكثر من خلال بعض الملفات القضائية التي تخصها في علاقة بالتمويل الأجنبي وتمويل الانتخابات وتخص بعض قياديها في علاقة بملفات سياسية وحتى جنائية تتعلق بالاغتيالات التي حصلت في البلاد في العشرية الأخيرة.

كما أصدرت أطراف أخرى ونشطاء مدنيون مواقف رافضة لقرارات الرئيس التونسي، معتبرين أن ما يحصل انقلاب على الدستور وتهديد لمستقبل الديمقراطية في البلاد، إضافة إلى احترازهم على ما يعتبرونه تهديدات في مستوى الحريات الفردية، بعد الإيقافات التي شملت بعض النشطاء لمواقفهم من الرئيس.

لكن بغض النظر عن مواقف التأييد والرفض، يبدو المشهد التونسي ضبابيا أمام حاجة البلاد إلى استقرار سياسي بشكل عاجل والتوجه نحو ما هو اقتصادي في ظل الحاجة إلى مداخيل كبيرة لا تُعرف إلى اليوم كيفية توفيرها، خاصة أن بعض الخبراء يؤكدون أن الوضع الحالي قد يتسبب في وضعيات لم تعرفها البلاد من قبل وقد تمس حتى القطاعات الحيوية وعلى رأسها مرتبات الموظفين، وهذا ألمحت إليه رئيسة الحكومة نجلاء بودن في حواراتها مع الاتحاد العام التونسي للشغل (نقابة الشغالين).

- **عرض مشاريع الإصلاحات الدستورية وغيرها على الاستفتاء يوم 25 يوليو 2022، إلى جانب إصلاحات أخرى تتعلق بكيفية إجراء الانتخابات.**
- **تنظيم انتخابات تشريعية يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول من عام 2022 وفق القانون الانتخابي الجديد، وذلك بعد القيام باستشارات بخصوص مشاريع التعديلات التي سيتم إدخالها على القانون الانتخابي وعدد من النصوص الأخرى.**
- **وضع مرسوم خاص بالصلح الجزائي وفق التصور الذي تم الإعلان عنه سنة 2012 يتم من خلاله ترتيب المتهمين من الأكثر تورطا إلى الأقل تورطا، وترتيب الجهات من الأكثر فقرا إلى الأقل فقرا، وسيتم إبرام صلح جزائي مع من تورطوا في قضايا فساد مالي، على أن يتم ترتيب المعنيين ترتيبا تنازليا بحسب المبالغ المحكوم بها عليهم. ويتعهد كل محكوم عليه بإنجاز المشاريع التي يطالب بها الأهالي في كل معتمدية (طرق، مؤسسات استشفائية، مؤسسات تربوية...) وذلك تحت إشراف لجنة جهوية تتولى المراقبة والتنسيق. ولا يتم إبرام الصلح النهائي إلا بعد أن يقدم المعني بالأمر ما يفيد إنجازه للمشاريع في حدود المبالغ المحكوم بها عليه.**

خارطة طريق الرئيس التونسي.. والتجاذبات الداخلية

في وقت كان الشعب التونسي وعلى رأسه «الفرقاء السياسيين» ينتظرون خطابا هاما للرئيس قيس سعيد يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول التاريخ الجديد للثورة التونسية الذي أقره سابقا بمرسوم رئاسي رسمي، فاجأ الرئيس التونسي الجميع بخطاب تلفزيوني مباشر، مساء 13 ديسمبر الجاري، أي قبل الموعد المتوقع بأربعة أيام، معلنا «دون سابق إنذار»عن خارطة طريق للمرحلة القادمة.

نجاة فقيري

تضمنت خارطة الطريق المعلن عنها مواصلة تجميد البرلمان التونسي إلى تاريخ تنظيم انتخابات جديدة وتنظيم إستشارة شعبية بداية من 1 جانفي/ يناير 2022

تضمنت خارطة الطريق المعلن عنها مواصلة تجميد البرلمان التونسي إلى تاريخ تنظيم انتخابات جديدة

وتنظيم إستشارة شعبية بداية من 1 جانفي/ يناير 2022، كما أعلن رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد، أنه تم الإعداد للمنصات الالكترونية وبدأت بلورة الأسئلة الواضحة والمختصرة حتى يتمكن الشعب من التعبير عن إرادته، وتم اتخاذ كل الاحتياطات لتأمين الاستفتاء الإلكتروني أو الاستشارة الشعبية. التي سيتم إلى جانبها تنظيم استشارات مباشرة في كل معتمدية، على أن تنهي في الداخل والخارج في العشرين من مارس تاريخ الاحتفال بذكرى الاستقلال.

وتتولى لجنة، سيتم تحديد أعضائها واختصاصتها، التأليف بين مختلف الاقتراحات وتنهي اعمالها قبل جوان/يونيو القادم. ليتم عرض الاصلاحات الدستورية وغيرها على الاستفتاء يوم 25 جويلية/يوليو 2022، وتنظم انتخابات تشريعية وفق القانون الانتخابي الجديد يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

خارطة طريق طال انتظارها بعد قرارات 25 جويلية/يوليو وما تلاها، لينقسم الشارع التونسي سريعا إلى مساند لمواصلة مسار 25 يوليو ومعارض لذلك. لتندلع الإحتجاجات من الشقين تزامنا مع احتفالات تونس بذكرى الثورة التونسية في 17 ديسمبر/كانون الأول الجاري عوضا عن 14 جانفي/ يناير المقبل كذلك أعلنت أحزاب وشخصيات وطنية عن مساندتها لخارطة الطريق بينما أعلنت أخرى

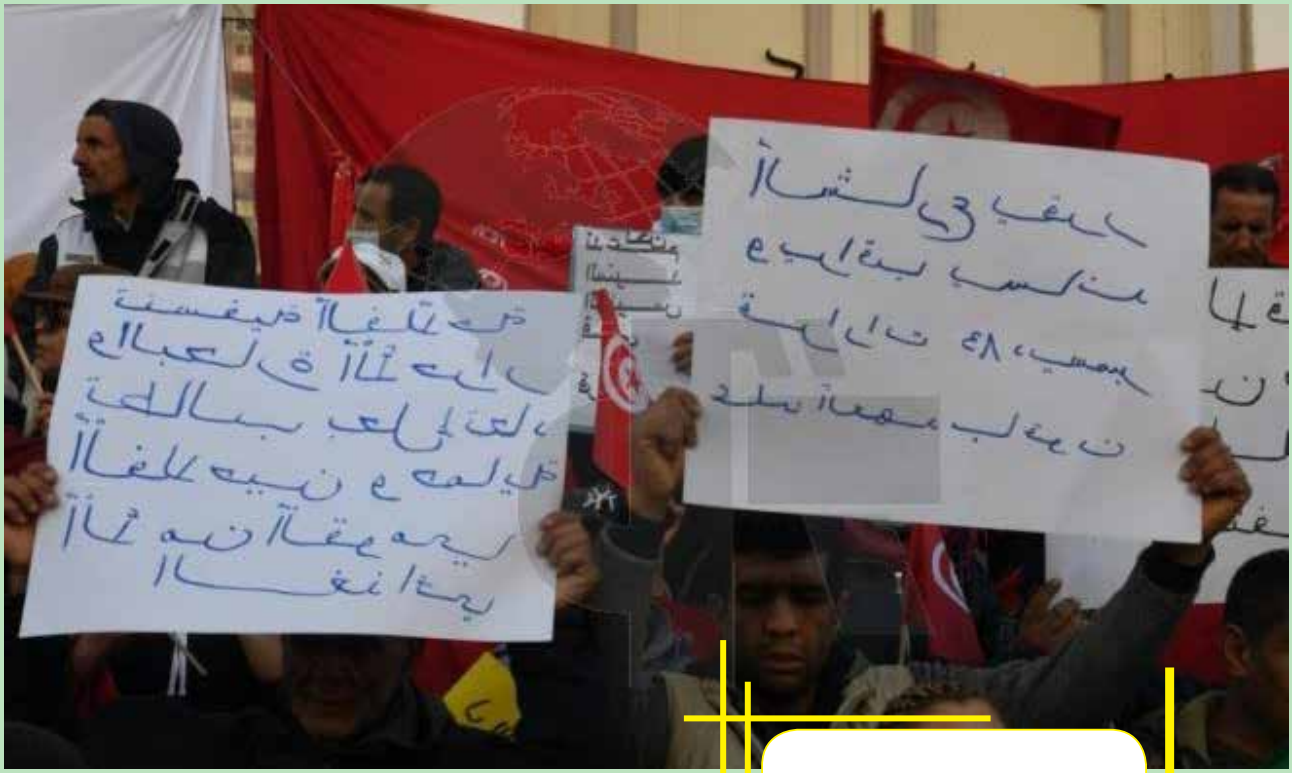

خارطة طريق طال انتظارها بعد قرارات 25 جويلية/يوليو وما تلاها، لينقسم الشارع التونسي سريعا إلى مساند لمواصلة مسار 25 يوليو ومعارض لذلك

معارضتها مهدّدة بالتصعيد خاصة التنظيم المسمى بـ»مواطنون ضد الإنقلاب».

أعلنت بعض الأحزاب السياسية التي دعمت منذ البدايات قرارات 25جويلية /يوليو ، تأييدها لقرارات الرئيس قيس سعيد في الدعوة إلى استفتاء دستوري في يوليو المقبل، تليه انتخابات تشريعية في نهاية عام 2022، معتبرة أنها تعبر عن تطلعات غالبية الشعب وتوضح معالم الطريق لسنة قادمة. حيث ثمن حزب التحالف من أجل تونس في بيان له ما جاء في خطاب الرئيس التونسي معتبرا أنه « معبرا عن تطلعات غالبية أبناء الشعب لتحرير البلاد من الفاسدين والعملاء ممن تسللوا لمؤسسات الحكم والدولة والذين ثبت أنه لا يهمهم الحكم إلا بقدر ما يحقق لهم من امتيازات ومصالح خاصة».

من جانبه رحب حزب التيار الشعبي التونسي، بالإجراءات المعلن عنها معتبرا أن «قرارات قيس سعيد بتقديم من ارتكب جرائم سياسية واقتصادية بحق التونسيين هدفها تفكيك منظومة الفساد والإرهاب وفتح المجال أمام الشعب لإعادة بناء وطنه على أسس سياسية سليمة».مفيدا في بيان له، أن الإجراءات الجديدة تعلقت في الأساس بمواعيد الإصلاحات السياسية، مطالبا بتشكيل لجنة للإصلاح السياسي وضبط تشكيلها وصلاحياتها ومدة عملها وإدارتها للحوار المجتمعي على أن تضم خبراء قانونيين واختصاصات أخرى ذات الصلة.

كما اعتبر الصادق شعبان الوزير التونسي الأسبق، أن خطاب الرئيس قيس سعيد يوضح الطريق ويحدد المسار، داعيا إلى مساعدته من أجل تونس ومن أجل دستور جديد ونظام انتخابي حر.ورأى الوزير الأسبق أن قرارات سعيد، ستصنع

أعلنت بعض الأحزاب السياسية تأييدها لقرارات الرئيس قيس سعيد معتبرة أنها تعبر عن تطلعات غالبية الشعب وتوضح معالم الطريق لسنة قادمة

حياة سياسية أكثر شفافية وتنافسية تستند إلى أخلاقيات. كما دعا شعبان المستثمرين إلى العودة باعتبار أن كل شيء واضح وعجلة الاقتصاد بدأت تتحرك.

ومن جهته قال رئيس الحوكمة ومكافحة الفساد بالبرلمان التونسي المجمّد والقيادي بحركة الشعب بدرالدين القمودي في تصريح خاص لبوابة إفريقيا الإخبارية أن حركة الشعب تعتبر التسقيف الزمني للمرحلة الاستثنائية إيجابي ومهم والاتجاه إلى إصلاح النظامين السياسي والانتخابي ومحاسبة كل من أجرم في حق التونسيين شرط ضروري لبناء مسار سياسي سليم يتجه إلى ما ينفع الناس. مؤكدا أن المشهد البرلماني قبل 25 يوليو/ جويلية كان يتسم بالرداءة والانحراف عن الدور الحيوي على المستوى التشريعي والرقابي للبرلمان، حيث سعت كتل برلمانية إلى ترذيل العمل البرلماني ووظفت مجلس النواب كقاعة عمليات متقدمة لتمرير أجندات اللوبيات والمافيات واللصوص وإسقاط العديد من مقترحات القوانين لفائدة أبناء شعبنا لذلك كان عنوان اللحظة الثورية التصحيحية «الشعب يريد حل البرلمان».

أما من الجانب الآخر، فقد دعت أحزاب القوى الديمقراطية الاجتماعية الحداثية، الممثلة في كل من التيار الديمقراطي والحزب الجمهوري والتكتل الديمقراطي أنصارها للنزول إلى الشارع يوم 17 ديسمبر بمناسبة الذكرى الـ11 لاندلاع الثورة احتجاجا، على الإجراءات التي أعلنها الرئيس قيس سعيد. واعتبر الأمين العام للتيار الديمقراطي غازي الشواشي، في تعليق على خطاب الرئيس ، أنه يتنزل في إطار سياسة الهروب إلى الأمام، مشيرا

دعت أحزاب القوى الديمقراطية الاجتماعية الحداثية، المثلة في كل من التيار الديمقراطي والحزب الجمهوري والتكتل الديمقراطي أنصارها للنزول إلى الشارع يوم 17 ديسمبر بمناسبة الذكرى الـ11 لاندلاع الثورة احتجاجا، على الإجراءات التي أعلنها الرئيس قيس سعيد

إلى ان اعتقاد الرئيس بإعلان تسقيف زمني على امتداد سنة لتنفيذ خارطة طريق للخروج من الأزمة هو بالأساس تعميق لهذه الأزمة.

من جانبها اكدت حركة النهضة رفضها لهذه الإجراءات مفيدة أن خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس قيس سعيد «خطوة أحادية لا تلزم سواه»، حسب تصريحات إعلامية لها.

كما دعا تنظيم«مواطنون ضد الإنقلاب» إلى التصعيد والإحتجاج على قرارات الرئيس التونسي الأخيرة، ورغم التشكيك في هذا التنظيم «المفاجئ «الذي اعتبره الحزب الدستوري الحر «تنظيما خطير ولا وجود له قانونا يسمي نفسه مواطنون ضد الإنقلاب». مضيفا أن «مواطنون ضدّ الإنقلاب» يدعي أنه يضم أحزابا سياسية ومواطنين مستقلين، مما يجعله خارجا عن إطار المراسيم المنظمة للأحزاب والجمعيات ويمكنه من الإفلات من رقابة أجهزة محكمة المحاسبات على التمويل المستعمل خلال تحركاته.»وعبّر الحزب في بيان، عن إدانته اليوم ما وصفه بـ» تظاهر السلطة بعدم إدراك أن التنظيم المشبوه ليس الا غطاء لتحركات تنظيم الإخوان فرع تونس الذي يرأسه راشد الغنوشي وإطارا غير قانوني للمراوغة والتحيل وتسخير تمويلات ضخمة لا حق لأي جهاز في الدولة في مراقبتها.»

هذه الخارطة الجديدة للمرحلة السياسية القادمة بتونس لاقت بدورها ترحيبا من القوى الدولية على غرار الخارجية الأمريكية التي قالت في بيان لها «نرحب بإعلان الرئيس التونسي قيس سعيد عن جدول زمني يحدد مسار الإصلاح السياسي

والانتخابات البرلمانية». مضيفة«نتطلع إلى عملية إصلاح شفافة تشمل كل أصوات المجتمع المدني وتراعي التنوع السياسي. وأكدت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة «تدعم تطلعات الشعب التونسي إلى حكومة فعالة وديمقراطية وشفافة تحمي الحقوق والحريات"، وتابعت «نظل ملتزمين بالشراكة الأمريكية التونسية».

كما اعتبر الإتحاد الأوروبي أن إعلان الرئيس التونسي عن «المواعيد السياسية الرئيسية، ولا سيما الانتخابات التشريعية والجدول الزمني لتنفيذها سنة 2022، يعتبر خطوة مهمة نحو استعادة الاستقرار المؤسسي والتوازن».موضحا في بيان له أن نجاح هذا المسار يبقى مرتبطا بالطرق الملموسة لتطبيقها وخاصة رسوخها في القيم والمبادئ الديمقراطية وايضا لشموليتها وشفافيتها. وأكد الإتحاد الأوروبي دعمه لتونس في مواجهتها لأزمة وبائية واجتماعية واقتصادية شاملة في البلاد، ودعمه لها في إطار مناقشتها مع الشركاء الماليين الدوليين.معربا عن عزمه على دعم تونس «كشريك مقرب» على طريق توطيد الديمقراطية في وقت سيدعى فيه الشعب التونسي إلى اتخاذ قرارات سيادية ذات أهمية كبيرة.

يرى الخبراء والمراقبون المحليون والدوليون أن التجاذبات الداخلية بخصوص خارطة الطريق المزمع العمل بها في المراحل القادمة لا يؤثر سلبا على الديمقراطية في تونس طالما لا يمس من الحريات ولا ينتهكها وطالما يحاول الخروج بالبلاد من أزماتها الخانقة خاصة الأزمة الاقتصادية بمواصلة المحاولات لإيجاد الحلول الداخلية والدولية عن طريق صندوق النقد الدولي وغيره.

اكدت حركة النهضة رفضها لهذه الإجراءات مفيدة أن خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس قيس سعيد «خطوة أحادية لا تلزم سواه»، حسب تصريحات إعلامية لها

المواقف الدولية من خارطة طريق الرئيس التونسي

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد مؤخّرًا عن جدول زمني للخروج من «التدابير الاستثنائية» التي فرضها منذ يوليو/تموز الماضي. ويضم الجدول الزمني بالخصوص تنظيم استفتاء في 25 يوليو/تموز المقبل بشأن تعديل الدستور وإجراء انتخابات تشريعية في 17 ديسمبر/كانون الأول 2022.

رامي التلغ

عبّرت وزارة الخارجية الأميركية في بيان عن ترحيبها بإجراءات الرئيس قيس سعيّد، معربة في الوقت نفسه عن تطلّعها إلى إشراك مختلف الأطراف في بلورة ملامح المرحلة المقبلة.

ويضم الجدول الزمني بالخصوص تنظيم استفتاء في 25 يوليو/تموز المقبل بشأن تعديل الدستور وإجراء انتخابات تشريعية في 17 ديسمبر/كانون الأول 2022.

وأضاف سعيّد أن التعديلات على الدستور ستأتي بعد استشارة «شعبية» عبر الإنترنت تبدأ في يناير/كانون الثاني، مشيرا إلى أن عمل مجلس النواب سيظل معلقا حتى انتخاب البرلمان الجديد.

وأوضح «يبقى المجلس البرلماني معلقا أو مجمدا إلى تاريخ تنظيم انتخابات جديدة».

وستنطلق الاستشارة الوطنية الإلكترونية بداية كانون الثاني/يناير 2022 وتنتهي في 20 آذار/مارس القادم و«ستتولى لجنة تأليف مختلف المقترحات»، حسب سعيّد.

وموعد الاستفتاء هو ذكرى إعلان الجمهورية التونسية والذكرى السنوية لإجراءات الرئيس التونسي بتعليق البرلمان وإقالة رئيس الحكومة و تولي مقاليد السلطة التنفيذية.

ولا تزال خارطة الطريق التي أعلنها الرئيس التونسي قيس سعيّد أخيرًا، ووضع بموجبها سقفًا زمنيًا لإجراءاته الاستثنائية ينتهي بعد قرابة عام من الآن، محور أخذ وردّ.

في هذا الصدد،عبّرت وزارة الخارجية الأميركية في بيان عن ترحيبها بإجراءات الرئيس قيس سعيّد، معربة في الوقت نفسه عن تطلّعها إلى إشراك مختلف الأطراف في بلورة ملامح المرحلة المقبلة.

ويرى متابعون للشأن التونسي أن هذا الترحيب الأميركي يعبر عن بوادر منعطف في المواقف الدولية تجاه الرئيس سعيّد الذي بدأ يستجيب لدعوات العودة إلى المسار الديمقراطي لكنّ ذلك يتناقض مع بعض الأصوات المواقف الداخلية الرافضة لما أعلنه الرئيس، والداعية إلى التظاهر رفضًا للقرارات الرئاسية.

فرغم اتفاق العواصم الغربية على ما يمثله التحول الديمقراطي في تونس من أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، يوجد تفاوت في تعاطي هذه العواصم مع تطورات الأوضاع بتونس،

ثمّن الاتحاد الأوروبي، إعلان الرئيس سعيد، المواعيد الرئيسية، لاسيما الانتخابات التشريعية والجدول الزمني لتنفيذها، معداً أنها مرحلة مهمة نحو استعادة الاستقرار والتوازن المؤسساتي.

فيما تبدو إدارة الرئيس جو بايدن أكثر وضوحا في الضغط باتجاه عودة البلاد إلى المسار الدستوري.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تعتمد أيضا أسلوب «العصا والجزرة»، فبعد تحذيرات من الكونغرس بشأن دور الجيش التونسي فيما حدث في 25 يوليو/ تموز، أقرت وزارة الدفاع زيادة 10 في المائة في الدعم المخصص للجيش التونسي لسنة 2022.

من جانبه،ثمّن الاتحاد الأوروبي، إعلان الرئيس سعيد، المواعيد الرئيسية، لاسيما الانتخابات التشريعية والجدول الزمني لتنفيذها، معداً أنها مرحلة مهمة نحو استعادة الاستقرار والتوازن المؤسساتي.

وأكد الاتحاد، في بيان صادر عن الممثل السامي بالنيابة، دعم تونس في مواجهتها لأي أزمة سواء صحية أو اجتماعية أو اقتصادية شاملة في البلاد، مشيراً إلى أهمية احترام المكتسبات الديمقراطية، وسيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية لجميع التونسيين من أجل ضمان استقرار البلاد وازدهارها.

يشار إلى أن سفراء الدول الأعضاء في مجموعة السبع ووفد الاتحاد الأوروبي أصدروا في وقت سابق بياناً حول الأوضاع في تونس جددوا فيه «التنويه بأهمية احترام الحريات الأساسية لجميع التونسيين، وبأهمية شمولية وشفافية عملية إشراك كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك الأصوات المختلفة في الطيف السياسي والمجتمع المدني، مع تحديد سقف زمني واضح يسمح بعودة سريعة لسير عمل مؤسسات ديمقراطية، بما في ذلك برلمان منتخب يضطلع بدور هام».

وقال السفراء في بيانهم، «نُعرب نحن رؤساء بعثات سفارات كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ووفد الاتحاد الأوروبي بتونس عن دعمنا الشديد للشعب التونسي في انتهاجه طريق الحوكمة الفعالة والديمقراطية والشفافية».

واعتبر السفراء أن هذا المسار «سيساعد على ضمان دعم واسع النطاق ودائم لتقدم تونس في المستقبل»، وأكدوا استعدادهم «لدعم تونس وشعبها في التصدي للتحديات المقبلة».

واتسم الموقف الألماني إزاء خطوات سعيد بتحفظ ملحوظ، فوزارة الخارجية الألمانية لم تسمه انقلاباً. ويسود الاعتقاد في برلين بأن الوضع يكتسيه «الكثير من الرمادية»، بحسب توصيف خبراء بمعهد التنمية

يشكل الموقف الدولي أهمية كبيرة بالنسبة للرئيس التونسي، الذي يواجه تحديات كبيرة أهمها معارضة جزء كبير من الطبقة السياسية لقراراته، لاسيما تلك التي قادت البلاد منذ انهيار حكم الرئيس بن علي.

الألماني.

وفي الوقت نفسه، لم تعلق الحكومة الألمانية السابقة ولا الجديدة - لحد الآن- على كيفية تأثير الأزمة السياسية على تعاونها مع تونس وما إذا كان ذلك سيتطلب إجراء تعديلات ما. «فلا يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تعزيز التغيير السياسي المحلي إلا إذا تم ترسيخه وإضفاء الشرعية عليه محليًا، ويجب على ألمانيا دعم الجهات والعمليات الديمقراطية بوضوح»، يقول المعهد الألماني وهو مؤسسة بحث مستقلة.

ويبرز المعهد في تقريره بأن «الشعب التونسي وحده هو من يمكنه أن يقرر بنفسه، وسيقرر ما إذا كانت الأزمة الحالية تعني العودة إلى الحكم الاستبدادي أو ما إذا كانت خطوة على الطريق نحو نوع من الديمقراطية التمثيلية».

ويشكل الموقف الدولي أهمية كبيرة بالنسبة للرئيس التونسي، الذي يواجه تحديات كبيرة أهمها معارضة جزء كبير من الطبقة السياسية لقراراته، لاسيما تلك التي قادت البلاد منذ انهيار حكم الرئيس بن علي.

من ذلك،يرى مراقبون محليون أن قيس سعيد جارى المطالب الخارجية بوضع سقف للمرحلة الانتقالية، لكنه لم يعدّ خطة مستعجلة، بل رسم خارطة طريق ووفر لها الوقت الكافي من أجل إنجاحها بعيدا عن ردود الفعل، خاصة ممن توهّم عودة البرلمان المجمد أو إجراء انتخابات بقانون انتخابي يكرس الفوضى والتشتت ويعطي الغلبة للأحزاب التي تمتلك الأموال.

برلماني تونسي:على النخب السياسية الوطنية التوحد لبناء استراتيجيات المستقبل

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد، الأسبوع الماضي، مجموعةً من الإجراءات الجديدة التي تمثل خارطة طريق سياسية للبلاد بتسقيف زمني محدّد، شملت استمرار تجميد البرلمان لحين إجراء انتخابات تشريعية وفق قانون انتخابي جديد في ديسمبر 2022، والاستفتاء على الدستور في مارس المقبل. وللوقوف على تفاصيل المشهد التونسي في إطار هذه التطورات الهامة، أجرت «بوابة إفريقيا الإخبارية» حواراً مع رئيس لجنة مكافحة الفساد بالبرلمان التونسي المجمد، بدر الدين القمودي، وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

- قرارات الرئيس التونسي أسقطت محاولات التشكيك في المسار الثوري التصحيحي.
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب قرارات شجاعة وحزمة من الإجراءات الهامة.

بداية.. كيف ترون المشهد البرلماني قبل وبعد 25 يوليو/جويلية؟

المشهد البرلماني قبل 25 يوليو/ جويلية كان يتسم بالرداءة والانحراف عن الدور الحيوي على المستوى التشريعي والرقابي للبرلمان، حيث سعت كتل برلمانية إلى ترذيل العمل البرلماني ووظفت مجلس النواب كقاعة عمليات متقدمة لتمرير أجندات اللوبيات والمافيات واللصوص وإسقاط العديد من مقترحات القوانين لفائدة أبناء شعبنا لذلك كان عنوان اللحظة الثورية التصحيحية «الشعب يريد حل البرلمان».

ما قراءتكم لخارطة الطريق التي أعلن عنها رئيس الجمهورية الأيام الماضية؟

خطاب رئيس الجمهورية يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول هو امتداد للقرارات المعلنة يوم 25 يوليو/ جويلية والأمر الرئاسي المنظم عدد 117 الصادر في 22 سبتمبر/ أيلول، وهو رسالة طمأنة للداخل والخارج لقيت ترحيباً إقليمياً ودولياً، ونحن في حركة الشعب نعتبر التسقيف الزمني للمرحلة الاستثنائية إيجابي ومهم والاتجاه إلى إصلاح النظامين السياسي والانتخابي ومحاسبة كل من أجرم في حق التونسيين شرط ضروري لبناء مسار سياسي سليم يتجه إلى ما ينفع الناس.

ما انعكاس قرارات الرئيس الجديدة وتأثيراتها على الوضع السياسي؟

قرارات الرئيس قيس سعيد سحبت البساط

- حراس اقتصاد الريع حاولوا بكل الطرق التحايل والالتفاف على المسار الشعبي الجماهيري.

من الخط الوظيفي المأجور بكل زوايا فعله وأذرعه المافيوزية والتنظيمية، وأسقطت كل محاولات التشويش والتشكيك في المسار الثوري التصحيحي.

برأيك.. إلى أي مدى يمكن تنفيذ هذه الخارطة.. وما التحديات التي قد تواجه تطبيقها ؟

تونس اليوم تعيش لحظة تأسيسية وصراع بين منظومة حكم الإخوان وتوابعهم المدعومة من لوبيات الفساد والإفساد داخلياً وقوى الهيمنة خارجياً التي قادت البلاد خلال العشرية السوداء عشرية النكبة والعدوان إلى البؤس والفقر والإفلاس وانهيار المقدرة الشرائية والمرفق العمومي، وبين الخط الوطني المنحاز لقضايا جماهير شعبنا الذي يقوده الرئيس قيس سعيد والقوى الوطنية والشعبية الذي يسعى للتأسيس لدولة الشعب دولة القانون والعدل والسيادة الوطنية.

ما مصير البرلمان التونسي في المرحلة القادمة؟

البرلمان أفلس وانتهى وأصبح من الماضي وعلى كل الساعين إلى الرجوع للوراء أن يعلموا أن خطابهم الفكري والسياسي سقط بقرار شعبي.

من وجهة نظرك.. هل ستشهد تونس تصعيداً للتوتر في قادم الأيام؟

نحن في حركة الشعب نعتبر أن لحظة 25 جويلية/ يوليو هي لحظة اجتماعية بامتياز لذلك دعونا إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية والعاجلة للتخفيف من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتطبيق القوانين المحمولة على الدولة التونسية الخاصة بعمال الحضائر ومن فاقت بطالتهم، وتسوية كل ملفات التشغيل الهش وحماية قوت التونسيين ومقدرتهم الشرائية عبر التحكم في مسالك التوزيع ومحاربة الاحتكار والتهريب.

ما أبرز المخاوف المطروحة؟

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والوضع الحرج والدقيق للمالية العمومية يتطلب قرارات شجاعة وحزمة من الإجراءات الممكنة منها ترشيد التوريد،

-بوصلة الشعب لا تخطئ وإرادة الجماهير ستنتصر حتماً والتاريخ لا يعود إلى الوراء.
-كل القوى والمنظمات الوطنية والشعبية داعمة للمسار الثوري التصحيحي.

ومراجعة قانون البنك المركزي المجحف، وتغيير العملة، واسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة، واستيعاب الاقتصاد الموازي، ومقاومة سياسة الإفلات من العقاب والعدالة الجبائية، وغيرها من الإجراءات التي تبدد مخاوف الجميع وتعطي مؤشراً إيجابياً أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

هل هناك محاولات للرجوع للحوار ومن هي أطرافه في صورة الذهاب إليه؟

حراس اقتصاد الريع الرخص والمنظومة الفاسدة حاولوا بكل الطرق والوسائل التحايل والالتفاف على المسار الشعبي الجماهيري عبر الاستنجاد بالقوى الخارجية وعبر توظيف المواقع الإعلامية ومواقع السوشيال ميديا الممولة والمأجورة لبث الفتنة والتحريض على رئيس الجمهورية لكنهم فشلوا وسيفشلون لأن بوصلة الشعب لا تخطئ، وإرادة الجماهير ستنتصر حتماً والتاريخ لا يعود إلى الوراء.

ماذا عن تأثيرات الصراع السياسي على الوضع الاقتصادي؟

كل القوى والمنظمات الوطنية والشعبية وقوى المجتمع المدني الشبابية داعمة للمسار الثوري التصحيحي، ومحاولات بعض الأطراف السياسية الوظيفية المفلسة شعبياً وأخلاقياً لعب أدوار مشبوهة ومدفوعة الأجر هدفه حماية مصالح كل المستفيدين من منظومة الفساد والتخريب والسعي إلى تعطيل المسار والإفلات من المحاسبة القضائيّة عن كل الجرائم المرتكبة في حق الوطن والشعب.

كيف يمكن تفعيل دور النخب السياسية واستغلالها في الخروج من الأزمة؟

على النخب السياسية الوطنية اليوم الارتقاء بوعيها الفكري والسياسي والتوحد لبناء استراتيجيات المستقبل، والتأسيس لمشروع وطني سيادي يعيد تونس للتونسيين ويتجه إلى بناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية، دولة الشعب والسيادة الوطنية.

الترجمان: حكومة بودن قادرة على قيادة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

أكد المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان أنه يتوجب تفكيك منظومة الفساد التي زرعتها الأحزاب الحاكمة في مفاصل الدولة التونسية قبل الحديث عن إصلاح قطاع الاقتصاد في البلاد مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الأوضاع الاقتصادية في تونس بدأت قبل بضعة أشهر تجد طريقا نحو إعادة الثقة.

إلى نص الحوار:

سوزان الغيطاني

لا توجد أزمة في تونس وإنما تغيير بدأه الرئيس

كيف يؤثر الوضع الاقتصادي في تونس على المشهد السياسي في البلاد؟

رغم كل الظروف والصعوبات التي مرت بتونس منذ أكثر من سبع سنوات جراء سوء إدارة الشأن الاقتصادي والممارسات التي كانت مبنية على الفساد ونهب المال العام فإن الأوضاع الاقتصادية في تونس بعد أربع أو خمس أشهر من تاريخ 25 يوليو بدأت تجد طريقا نحو إعادة الثقة بالاقتصاد التونسي وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه رغم وجود تحديات كبيرة ومشاكل كبيرة ولكن الثقة التي عادت لرجال الأعمال في مؤسسات الدولة ستساهم في إيجاد حل لهذه القضايا في المرحلة القادمة رغم صعوبة الظرف الاقتصادي وتحدياته.

برأيك هل أغفلت خارطة الطريق التي وضعها الرئيس التونسي الجانب الاقتصادي؟

لا لم تغفل الجانب الاقتصادي فقبل الحديث عن الاقتصاد يجب أن يكون هناك عمل جاد لتفكيك منظومة الفساد التي زرعتها الأحزاب الحاكمة في مفاصل الدولة خلال السنوات السبع الماضية والتي ساهمت في خلق أزمات كثيرة وتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد ريعي إلى جانب نهب رجال الأعمال فكل هذا يحتاج إلى وقت من أجل إعادة إصلاحه.

برأيك ما التأثيرات التي سيلمسها المواطن جراء اتجاه الحكومة إلى الإجراءات الضريبية لتعبئة موازنة الدولة ؟

التأثيرات لن تمس إطلاقا المواطنين الفقراء فالجميع يعلم أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تونس لن تسمح بأن يكون هناك مساس بالفقراء كفرض ضرائب عليهم وأعتقد أن الضرائب ستمس ميسوري الدخل المستفيدين كثيرا من صناديق الدعم

الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تونس لن تسمح باتخاذ إجراءات تمس الفقراء

وبذلك سيكون هناك إعادة جدولة وخلق توازن بين الضرائب والدخل وليس جعل الموظفين والفقراء يدفعون للأغنياء في تونس كما جرت العادة سابقا.

تونس ترغب في إبرام اتفاق قرض جديد مع صندوق النقد الدولي يمتد لثلاث سنوات فهل ترى أن حكومة نجلاء بودن قادرة على ذلك؟

المفاوضات بدأت مع صندوق النقد الدولي وحكومة بودن قادرة في وجود وزراء مهنيين مثل وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والمالية على قيادة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وسيمكن التوصل لاتفاق غير مجحف في حق تونس يعطي ضمانات حقيقية لصندوق النقد الدولي خاصة وأن الصندوق والدول المانحة لتونس يتوجب عليها مراجعة كيف تم إعطاء قروض لا يعرف أين تم صرفها حيث أن هناك مسؤولية سياسية وأخلاقية تقع على إدارة الصندوق والدول المانحة في إعطاء قروض دون أن يكون لها

يجب تفكيك منظومة الفساد قبل الحديث عن إصلاح الاقتصاد

ضمانات حقيقية بشأن آلية صرف القروض.

برأيك ما الحلول العملية الممكنة لإنهاء الأزمة المتواصلة في تونس؟

لا توجد أزمة متواصلة في تونس هناك تغيير بدأه الرئيس قيس سعيد يوم 25 يوليو لكن بعيدا عن الصدام السياسي مع أطراف وإنما هناك عمل على تفكيك منظومة الفساد وبالتالي إنهاء الحالة الموجودة في تونس عبر إيجاد آليات جديدة تعيد الثقة للمواطن في دولته كما تعيد ثقة موظفي الدولة في مؤسساتهم وتعطي رجال الأعمال ثقة بأنهم ليسوا عرضة للابتزاز كما كانت تفعل الأحزاب قبل 25 يوليو وأعتقد أن الصلح الجزائي الذي اقترحه رئيس الجمهورية سيساهم أيضا في خلق مزيد من الثقة لدى رجال الأعمال في مؤسسات الدولة.

عويدات: خارطة الطريق رسمت معالم الفترة الاستثنائية

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد، الأيام الماضية عن مجموعة من الإجراءات الجديدة التي تمثل خارطة طريق سياسية للبلاد لمدة عام مقبل، والتي شملت استمرار تجميد البرلمان لحين إجراء انتخابات تشريعية في البلاد، والاستفتاء على الدستور في مارس المقبل. وقال سعيّد في كلمة متلفزة: «ندعو لتنظيم استفتاء شعبي إلكتروني بداية يناير المقبل، وننظم استفتاءات مباشرة على الدستور في أنحاء البلاد وفي الخارج تنتهي 20 مارس المقبل».

وعن أهمية الإجراءات التي أعلنها سعيّد، أجرت «بوابة إفريقيا الإخبارية» حواراً مع عضو المكتب السياسي لحزب حركة الشعب في تونس أسامة عويدات، للوقوف عن قرب على أبرز المستجدات في الساحة التونسية،

وإلى نص الحوار..

◁ مرحلة 25 جويلية / يوليو مرحلة اجتماعية بامتياز.
◁ على رئيس الجمهورية توسيع دائرة الأصدقاء والتقرب من الجبهات المساندة له.

بداية.. ما قراءتكم لبنود خارطة الطريق السياسية التي طرحها الرئيس التونسي؟

نحن في حركة الشعب دعمنا القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد في 13 ديسمبر 2021 على اعتبار أنها قامت بتسقيف الفترة الزمنية للمدة الاستثنائية بتحديد موعد الانتخابات التشريعية، ثم بتوضيح معالم الفترة الاستثنائية، على اعتبار أن المرحلة الاستثنائية يجب أن تكون الإجراءات خلالها سريعة، ويجب أن تكون عملية التسقيف فيها واضحة، كما يجب أن يتم إنهاء المرحلة الاستثنائية بانتخابات تشريعية وهذا قد تم، والنقطة الأخرى هي أنه ومن الضروري أن تكون هناك إجراءات اجتماعية حيث أننا نعتبر أن مرحلة 25 جويلية/ يوليو هي مرحلة اجتماعية بامتياز.

برأيك.. ما أسباب هذا التوقيت لطرح الخارطة؟

في رأيي أن الإعلان عن خارطة الطريق كان ضرورياً وكان مطلب من كل الأطياف السياسية إن صح التعبير، وأذكر أن حركة الشعب الحزب الداعم لقرارات رئيس الجمهورية هو من بادر بطرح موضوع تسقيف الفترة الاستثنائية من خلال البيان الأول الذي أصدرناه يوم 26 جويلية/ يوليو الفارط، وهذا كوننا نرى أو نعتبر أن ما قام به رئيس الجمهورية هو تصحيح للمسار ويجب تسقيفه ويجب الإسراع بالإجراءات حتى نعيد تونس لشعبها.

كيف تابعتم موقف الأطراف السياسية من خارطة الطريق؟

مختلف الأطراف السياسية التي أعطت مواقفها فيما يتعلق بالإجراءات الأخيرة لرئيس الجمهورية، فيمكن تقسيمها لجبهتين، الجبهة الأولى هي التي تعتبر أن 25 جويلية/ يوليو هو انقلاب، أما الجبهة الثانية فهي الجبهة المساندة لقرارات رئيس الجمهورية والتي تريد تصحيح مسار الثورة المغدورة، وهذا معناها أن المشهد لم يتغير فهناك داعمون للرئيس وهناك آخرون معارضون لرئيس الجمهورية وهذا طبيعي لأن

◁ الإعلان على خارطة الطريق كان مطلب من مطالب حركة الشعب.
◁ من خرج من السلطة لا يمكن أن يسلم في السلطة أو يفرط فيها بسهولة.

من كان في السلطة لمدة 10 سنوات وعاث فيها فساداً وخراباً لا يمكن أن يسلم السلطة بهذه السهولة بعد أن كان متمكن من مفاصل الدولة ثم جاءت إجراءات 25 جويلية/ يوليو وأزاحته من السلطة.

ماذا عن المواقف الدولية من قرارات الرئيس التونسي الأخيرة؟

نحن نرى أن الحوار الذي صار وما تضمن استدعاء رئيس الجزائر كلها كانت خطوات مهمة بالنسبة لتونس، فكان من الضروري جداً الحوار أولاً مع الأخوة والأشقاء والجوار التونسي، أما النقطة الثانية المهمة للغاية هي أن تكون هناك رسائل طمأنة للداخل وللخارج في العلاقة بالمسار السياسي في تونس وكل المواقف الدولية تقريباً كانت مواقفها مساندة لقرارات رئيس الجمهورية لأن في النهاية نحن نبحث عن استقرار سياسي، وأيضا بالنسبة للمواقف الدولية ضروري أن يكون لتونس دعم دولي في علاقة بما تم اتخاذه وقرارات 25 جويلية/ يوليو.

ماهي العراقيل المتوقعة؟

أتوقع أن من خرج من السلطة لا يمكن أن يسلم في السلطة أو يفرط فيها بسهولة، وبالتالي سيقومون بكل ما يمكن أن يقوموا به على غرار الاعتصام الأخير، وفي النقطة الثانية نحن نرى أنه يتوجب على رئيس الجمهورية أن يسرع بتنفيذ إجراءات اجتماعية لأن الإجراءات الاجتماعية ستضمن استقرار اجتماعي أولاً في تونس ومنثم استقرار سياسي فبدون استقرار اجتماعي لا يمكن أن نتحدث عن استقرار سياسي حتى لو كان هناك دعم دولي وبالتالي على رئيس الجمهورية أن يسرع في ذلك، أما النقطة الثالثة والتي اعتبرها مهمة هو أن على رئيس الجمهورية أن يسعى إلى توسيع دائرة الأصدقاء والجبهة المساندة له وأن يقربها منه وأن يكون في شراكة معها لأن جبهة ساهمت فيما وصلت إليه 25 جويلية/ يوليو عندما كانت في صراع مباشر مع منظومة الحكم التي دامت لمدة 10 سنوات والتي كرست الخراب والفساد والإرهاب وكانت

تبحث دائماً عن في صراعها مع هذه المنظومة على ما ينفع الشعب من خلال قوانين أو من خلال الصراعات والاحتجاجات والمسيرات التي دفعت هذه الجبهات ضريبتها وبالتالي يجب على رئيس الجمهورية أن يكون في شراكة تامة مع المساندين له حتى لا تتمكن الجبهة المناقضة لرئيس الجمهورية من إعادة ترتيب بيتها وإعادة التموقع ونسف مسار 25 جويلية/ يوليو.

في الختام.. ما السيناريوهات المتوقعة خلال المرحلة المقبلة؟

نحن نتوقع أن تسير تونس في الطريق الصحيح إذا تم التركيز على المسار الاجتماعي والتركيز على إجراءات اجتماعية يشعر من خلالها المواطن أن هناك فعل إيجابي سواء على قدراته الشرائية والمعيشية، وبالتالي نحن نعتقد ان تونس تسير في الطريق الصحيح ولكن من الضروري أيضا أن نذهب إلى محاسبة من أذنب في حق تونس، اليوم نحن نتعامل مع الواقع حسب الظروف الموجودة وسنسعى دائما إلى الدفع وأن نكون فاعلين في توضيح هذا الخيار وتصحيح المسار للشعب التونسي من خلال اللقاءات التي نقوم بها وسنسعى أيضا إلى الدفاع عن هذا المسار حتى يحقق أهدافه التي من أجلها انطلقت وهي أهداف اجتماعية بالأساس وهي بالأساس أهداف ثورة 17 ديسمبر 2010 التي انقلبت عليها منظومة الحكم الفارطة.

- تونس تسير في الطريق الصحيح، ولكن يجب التركيز على المسار الاجتماعي.
- يجب محاسبة من أذنب في حق تونس.

كـركـاتيـر